

# قطاع الإنشاءات يتضرر

## وبحاجة لإصلاحات حاسمة وعاجلة



حوار مفتوح مع الفاضل شمسوار البلوشي، الرئيس التنفيذي لجمعية المقاولين العمالية.

التحديات نابعة من العديد من القوانين والأنظمة والآليات الخائفة. تبدأ بالتأخير في إصدار أوامر بدء المشاريع، ثم آليات الأوامر التغييرية للمشاريع، والحصول على تصاريح. وتليها عدم تطبيق أصحاب المشاريع أحكام وشروط العقود، والتأخيرات في الدفع، وعدم توافر القوى العاملة الماهرة، ونسب التعمين الغير واقعية. وتنتهي بعدم توفر تفسير موحد لقانون العمل، وآليات واضحة للتعامل مع العمالة الغير منتجة، وعدم وجود محاكم وقضاة متخصصين للتعامل مع القضايا العمالية في هذا المجال.

النسبة على جميع الشركات في القطاع بجميع درجاتها دون استثناء. إذا طبقناها بشكلها الصحيح، فوراً سنلاحظ انخفاض في التجارة المسترة، وفي العمالة الوافدة السائبة، وارتفاع متوسط نسبة التعمين من ٧٧,٨٪ الى ١٢٪. وقد يخلق هذا الإجراء حوالي ٣٣ ألف فرصة عمل أخرى في قطاع الإنشاءات للعمانيين. وعذا إنجاز بحد ذاته.

ولتشجيع الشركات التي حققت نسب اعلى من ١٢٪، على الحفاظ على مستواها اقترحنا أن تمنح هذه الشركات نقاط ائتمان بمعدل ٣٢٥ ريال عماني للشخص الواحد في الشهر في الفترة التي احتفظت على نسبة فوق ال ١٢٪ ويمكنها الاستفادة من نقاط الائتمان بمفاضلة الشركات عن الشركات الأخرى في المناقصات بقيمة نقاط الائتمان.

اما الشركات التي فشلت في تحقيق نسبة ال ١٢٪ لن تحصل على أي تراخيص عمل للقوى العاملة الوافدة ولن تحصل على إباحة بناء من البلديات والإسكان ولن يتم اسناد لها أي مناقصات عن طريق مجلس المناقصات او المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وستطبق عليها المادة ١١٤ من قانون العمل.

واقترحنا أيضا إصلاح سوق العمل في القطاع للتخلص من الشركات المسترة والعمالة الوافدة السائبة بإعطاء الشركات في القطاع ٩ أشهر إلى سنة لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة في الشركات من حيث المسميات والعمالة المعارة ويكون ذلك بدون عواقب مالية أو قانونية.

كما اقترحنا ادخال مهنة "عامل انشاءات" بحيث تشمل المهنة على اعمال الانشاءات والبناء وسيساعد ذلك على تقليل الحاجة للعمالة الوافدة ب ٣٠٪ على الأقل وتشجيع الكوادر الوطنية لاكتساب مهارات متعدد لرفع قيمتهم المهنية ويجعلهم أكثر جاذبية للقطاع.

واقترحنا أن تكون عملية طلب وإصدار تراخيص العمالة الوافدة إلكترونياً عبر الإنترنت، بحيث يحقق الشفافية المطلوبة والتطبيق العادل لنسب التعمين على جميع الشركات.

كما طرح من قبل أحد الشركات أن ينشئ القطاع شركة تزويد عمالة وطنية مدربة. تقوم الشركة بتشغيل عمالة وطنية وتدريبهم في مجال البناء والانشاء واعارتهم لشركات الانشاءات ويتم احتساب العمالة الوطنية المعارة من قبل الشركات في نسب التعمين طوال فترة اعارتهم في هذه الشركات المستفيدة من هذه العمالة.

واقترحنا أيضا أن يكون حصر القطاع من خلال جمعية المقاولين العمالية.

### ما هي العوامل التي تسهم في التأخير في عملية الدفع؟

العوامل الرئيسية تتحصر في: عدم تطبيق أصحاب المشاريع احكام وشروط العقود، إلزام أصحاب المشاريع المقاولين بتنفيذ أوامر تغييرية قبل انهاء جميع الموافقات وعدم توفر آليات تعويض المقاولين عن زيادة التكلفة الناشئة عن تغيير في القانون أو تغيرات في الأسعار أو التأخير في إصدار أوامر بدء مشاريع.

### هل التأخر في الدفع تحدي مع كافة أصحاب المشاريع؟

من جميع الحالات التي سمعت عنها حتى الآن، هذا التحدي ينحصر بالعقود الحكومية. أما العقود الخاصة والعقود من الشركات والتدفقات النقدية. تكلفة الشركات الشبة حكومية لا أساس لهذا التحدي. لان الشركات الخاصة تطبق احكام وشروط العقود ولها آليات دفع واضحة وميسرة.

### ما حجم هذه المشكلة؟

هي مسألة خطيرة. تمتد بعض التأخيرات لسنوات ولها تأثير حاد على ربحية الشركات والتدفقات النقدية. تكلفة الفائدة لتغطية تمويل المدفوعات المتأخرة بحد ذاته كمية هائلة.

ما نشغل بإدراكه أن التأخير في الدفع يؤثر على سلسلة التوريد بأكملها. كما أن الشركات الصغيرة لا تستطيع أن تتحمل تأخير الدفع وفي نهاية المطاف تتعرض للإفلاس. أما الشركات التي تستطيع أن تتحمل لفترة محدودة يكون ذلك على حساب فقدان الأرباح.

في الآونة الأخيرة أصبحت المشكلة ضخمة جداً وأن العديد من الشركات تواجه صعوبة في دفع الرواتب في وقتها مما يؤثر على سمعتها ويعرضها للمسائلة القانونية حساب فقدان الأرباح.

### هل اقترحت جمعية المقاولين حلولاً لحل مسألة التأخير في الدفع؟

اقترحنا العديد من الحلول. وهي حلول بسيطة مبنية على أفضل الممارسات وكلها مكتسبات سريعة. إذا تم تنفيذها ستقوم بشكل كبير بتحسين بيئة الأعمال اضعافا مضاعفاً. وتشمل هذه الحلول التالي:

لا يجب على أصحاب المشاريع اصدار أوامر بدء العمل في أوامر تغييرية شفوية قبل انهاء جميع الموافقات. أمر بدء المشاريع ينبغي ألا يتجاوز ٦٠ يوماً من تاريخ منح العطاء. على أصحاب المشاريع إتمام كامل التصاميم ودراسات الجدوى والحصول على جميع الموافقات والتراخيص من جميع الجهات المعنية للمشاريع قبل

طرحها للمناقصة. ألا يقوم أصحاب المشاريع بدور الاستشاري. على أصحاب المشاريع ومجلس المناقصات مراجعة وتبسيط آليات الأوامر التغييرية.

### ما هو دور شركات الإنشاءات في تحسين مناخ العمل؟

على الشركات تغير مفهومها ويجب عليها النظر إلى القوى العاملة لديها على أنها من الأصول الأساسية والهامة للمؤسسة ويجب تمهيتها والحفاظ عليها.

رفع قدرة دائرة شؤون الموظفين في الشركة لتمكينها في وضع الأسس والأنظمة التي تساعد في زيادة إنتاجية كل عامل في الشركة.

النظر في إيجاد تكنولوجيات جديدة تقلل من الحاجة إلى اليد العاملة في تنفيذ المشاريع.

زيادة القيمة المضافة للدولة عن طريق استخدام وتفضيل المنتجات المحلية في تنفيذ المشاريع.

تبني أفضل المعاملات في ممارسة السلامة والصحة المهنية.

### ما هو دور العامل والنقابات العمالية؟

على النقابات العمالية دور غرس مفهوم "العمل واجب على المواطن". على النقابات العمالية دور تنمية مفهوم "التطوير الذاتي من اجل طموح أفضل".

على النقابات العمالية دور هام في تنمية وتدريب العامل ونشر التوعية المطلوبة لكي يؤدي العامل عمله بكفاءة واثقان.

على العامل دور كبير في زيادة الإنتاج لأقصى الحدود لكي نستطيع أن نستمر في مسيرة النهضة التي رسمها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

### ما هو منظور أسعار النفط؟

فوجئ الجميع بالانخفاض المفاجئ والسريع في أسعار النفط. ومع هذا فإن الجميع يأمل بأن نكون قد وصلنا إلى أدنى مستويات الانخفاض ونتوقع أن ترتفع الأسعار في خلال سنة أو سنتين. إن حدث ذلك فإنها أبناء طيبة، وهذا سيناريو جيد.

بيد أنه ينبغي أن يكون التخطيط في سيناريو أسوأ الحالات. فقد فقدنا ٦٠ دولار للبرميل من الإيرادات المحتملة. فإذا استمرت أسعار النفط بالانخفاض سنفقد المزيد من الإيرادات المحتملة، لهذا يجب علينا أن نكون على استعداد لمواجهة هذا السيناريو؟

على أية حال، في السنتين القادمتين، ستقوم الحكومة بتشيد المشاريع. سيقل عدد المشاريع التي ستطرح في المناقصات. وهذا سوف يضيق تحدي آخر للقطاع وسيؤثر على قدرة القطاع في النمو.

المكتسب السريع والذي لا يكلف المال، على الحكومة فوراً، العمل بتسيير كافة الأنظمة والآليات والقوانين ذات الصلة فرص الدخول وتنشيط الاقتصاد من أجل اجنبية. علينا أن نعمل بمهوم أن الوقت هو المال والوقت ليس في صالحنا.

دون معالجة مرونة الأنظمة والآليات والقوانين لن نستطيع أن نجذب المستثمرين المحليين والأجانب ليستثمروا في القطاعات المتنوعة والمقترحة لتنوع مصادر الدخل وتنشيط الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على النفط والغاز. كما نرى، فالقطاعات الحالية تواجه تحديات في إطار الأنظمة والآليات والقوانين الحالية.

### ماذا في رأيك سيكون مستقبل هذا القطاع؟

النهضة مازالت في مسيرتها. ستستمر الحاجة إلى المشاريع التنموية. ولكن، إذا اصررنا بإلحاح أن نتمسك بالوضع الراهن، سيحضر هذا القطاع وستكون له تداعيات سلبية مؤثرة على العديد من الشركات والمؤسسات المالية منها والتجارية. كم أنه لن يكون لدينا قطاع انشاءات قويا قادرا على توفير احتياجاتنا؟

### فما هي الخطوات القادمة؟

على الفور، نحن بحاجة إلى إجراء حوار مفتوح وصریح للاتفاق على الإطار الزمني ومنهجية تنفيذ جميع الحلول المقترحة من قبل القطاع.

نحن طرحنا هذه القضايا على جميع الجهات ذات العلاقة وقد رأينا منهم تفهما مشجعا كما أننا على استعداد لمناقشتها بالتفصيل لإيجاد إجراءات تساعد القطاع على تجاوز هذه المحنة قبل أن يسبق السيف العذل. كما أننا ندعو جميع الجهات الحكومية المعنية، إلى الانضمام إلينا في مؤتمرنا السنوي في ١١ و١٢ يناير ٢٠١٦، والعمل معنا في هذين اليومين للتعرف عن قرب عما يعانیه هذا القطاع تمهيدا للتوصل إلى حلول واضحة للتحديات المستمرة في هذا القطاع.

وبما أننا نتحدث دائماً عن الشراكة، فهذه فرصة واضحة بالنسبة لنا لإظهار إذا ما كنا جادين حيال ذلك.

### لماذا يجب أن تشارك

- لتطرق التحديات الراهنة.
- لتشارك في الحلول.
- لنسمع آرائك.
- للتوجه لمستقبل أفضل.
- لتكن مبادرا في تفعيل التغيير.
- لتتفاعل مع أصحاب المصالح.

### من يجب أن يشارك

- رؤساء التنفيذيين لشركات الإنشاءات.
- ممثلين الجهات المعنية في الحكومة.
- المخططين وصناع القرارات.

### سجل حضورك اليوم

osc@osc.org.om

هاتف: ٢٤١٢٨٢٥٢  
فاكس: ٢٤١٢٨٢٦٢



١١ - ١٢ يناير ٢٠١٦  
فندق كراون بلازا، مسقط، عمان

قطاع الإنشاءات ٢٠١٦  
"الآن وحين ذاك"

معاً ممكن أن نصنع الفرق

الراعي الذهبي



الشريك الإعلامي

